2019

إسلام موسى (عطاالله)
Islam Mousa (Atalla)
باحث في مركز التخطيط الفلسطيني– وحدة أبحاث الأمن القومي
المركز الفرنسي لبحوث وتحليل السياسات الدولية
Centre français de recherche et d'analyse des politiques internationales
https://cfrp24.com/

مخاطر محتملة

ارتدادات تحولات داعش ما بعد الهزيمة على شمال افريقيا

اسلام موسى (عطا الله). 2019

بالرغم من الهزيمة العسكرية الكبيرة التي مني بها تنظيم "داعش" في سوريا والعراق في أواخر عام 2018 بعد أن فقد 97% من الأراضي التي كان يسيطر عليها، إلا أن ذلك لا يعني نهاية التحدي أو التهديد الأمني الذي لا زال يمثله التنظيم. لأن ظاهرة الجماعات الجهادية الإسلامية أثبت من خلال مسيرتها التاريخية، أنها ظاهرة متجددة فكلما تراجعت تجربة في وقت ما وفي مكان ما، تصاعدت تجربة أخري بثوب جديد، وفي منطقة جديدة، بعدما يكون الجيل الذي سبق قد استنفد أغراضه، أو فقد قدرته على الاستمرار في مواجهة خصومه، فإذا بجيل آخر يظهر بعد إجراء تغييرات في الاستراتيجية. ولا تزال هذه الظاهرة مستمرة، ويصعب التكهن بنهاية محددة لها، لا سيما وأن عوامل بقائها من فقر وانعدام التنمية وصراعات دولية ما زالت مستمرة في مناطق مختلفة؛ لا سيما منطقة شمال أفريقيا التي أصبحت من البيئات الأكثر جاذبية خصوصا بعد تراجع داعش في سوريا والعراق، والبحث عن مركز انتقال جديد لعناصر التنظيم هناك.
فحسب مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، حول مقاتلو داعش النازحون للعام 2019، بأن هناك أعداد كبيرة من الأفارقة الذين ذهبوا للقتال تحت راية داعش في العراق وسوريا، ويقدر عددهم بنحو 5300 إلى 8500 مقاتل، وهذا العدد يعادل ما يتراوح بين 6 الي 10 كتائب تابعة للأمم المتحدة؛ وقد عاد نحو 1000 مقاتل أجنبي إلى تونس والمغرب. وهذا يعني أن المقاتلين العائدين أو الفارين الي أفريقيا سوف يشكلون تهديدًا محليًا جديداً، وذلك في ظل عوامل أفريقية ودولية تسمح بالتمدد، وبتشكيل آثارًا محتملة أخرى قد تشكل تهديدًا أكبر.

عوامل تسمح بتمدد المخاطر

فشل النخب السياسية الأفريقية في إدارة التنوع والموارد، وبناء الدولة وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتحقيق طموحات الشعوب الأفريقية بعد الاستقلال؛ فالتركة الاستعمارية في أفريقيا خلفت وراءها آثاراً سلبية، إذ تقاطعت تعقيدات التركيبة القبلية وفشل سياسات الحكومات التي غيبت الديمقراطية على تحديث البنى المجتمعية؛ والتي ما زالت لها تداعيات تخلقت أحدث ضاعفت عدم اليقين الأمني في المنطقة، مثل استمرار احتدام الصراع في ليبيا، واحتجاجات سياسية واجتماعية تعرفها كل من السودان بدأت في ديسمبر 2018 والجزائر بدأت منذ 22 فبراير 2019 حيث تغشى دول الجوار من

ضعف استجابة الأنظمة السياسية لتلك الاحتجاجات؛ وهو ما يقوض الركائز الأمنية الإقليمية في ظل خلافات أخرى عالقة ومتصاعدة بين القوي السياسية المختلفة في تونس، لا سيما حزب "نداء تونس" و"حركة النهضة"، حيث اتهم الأول الأخيرة بـ"مواصلة محاولاتها وضع يدها على مختلف مفاصل الدولة"، وقد حذر الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في اكتوبر 2018 من أن "المناخ الذي يوفره الصراع الحزبي يساعد في تواجد الإرهاب على الأرض بقوة".

كثيرة هي العوامل والتي يضاف أيضًا لها عدم قدرة النخب الأفريقية من تطوير إرادة سياسية لحل الخلافات الحدودية، كالنزاع المغربي–الجزائري حول قضية الصحراء الغربية وعرقلة مشروع الوحدة المغاربية؛ وهو ما أدى الى ارتفاع المخاوف الأمنية وضعف التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي، وهو أحد أهم الأسباب وراء إخفاق مشروع الاتحاد وتصاعدت نشاط الجماعات الجهادية في منطقة شمال إفريقيا مستغلة هشاشة الحدود الليبية التي أصبحت بمثابة القاعدة الحاضنة للإرهاب، إذ ينشط فيها العديد من الجماعات القائمة بالفعل والموالية لداعش والجاهزة لاستقبال العائدين والفارين مثل: (أنصار بيت المقدس) في سيناء، (تنظيم الدولة الإسلامية) في ليبيا،(أنصار الشريعة) تونس، (إقليم الجزائر) التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، (تنظيم الدولة الإسلامية) في غرب أفريقيا وهي مجموعة منشقة من بوكو حرام، (تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال) مجموعة منشقة من حركة الشباب<

تطورات هذه الجماعات فاقم التخوف من عدوى الفوضى والإرهاب قبل هزيمة داعش وانتقالها عبر الحدود، وهو ما دفع الدول الى تعزيز المراقبة الأمنية والعسكرية على الحدود المشتركة، مما ضاعف من عزلة هذه الدول إزاء بعضها البعض. حيث أعلنت تونس عام 2016 عن مشروع لبناء سور على طول الحدود مع ليبيا لتمكينها من السيطرة ومراقبة تسلل غير الشرعيين، وفى عام 2017، خصصت الجزائر والمغرب إمكانيات ضخمة لمراقبة الحدود، أهمها تجهيز الحدود بالأسلاك الشائكة وكاميرات المراقبة. كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 2018 عن نيتها تمويل تجهيز الحدود التونسية ب 20 مليون دولار من نظام المراقبة بالكاميرات المتطورة تضاف إلى أنظمة المراقبة الألمانية. إلا أن ذلك كله لم يمنع نشاط داعش، فحسب المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية أن 13 دولة أفريقية واجهت خلال العام الماضي هجمات إرهابية يومية، نفذ منها داعش حوالي 344 هجوما، منها 283 هجوم شمال أفريقيا وتحديدا في سيناء. وهذا لا ينفصل عن التحذيرات العديدة التي أطلقتها اتجاهات مختلفة، خلال الفترة الأخيرة، من احتمال عودة التنظيم بشكل أكثر خطورة عن ما كان قائمًا في الفترة الماضية، فقد تعرضت تونس من وقت قريب في 27 يونيو 2019، لهجومين ارهابيين من قبل تنظيم "داعش" أوقع قتلى. ويأتي ذلك في ظل محاولاته التنظيم تعزيز نشاطه في القارة الإفريقية خلال المرحلة المقبلة، عبر الاعتماد على بعض الخلايا النائمة وبعض المجموعات التي أعلنت مبايعتها؛ فالاستراتيجية التي تقوم عليها حروب هذا التنظيم هي البحث عن المزيد من التوسع والسيطرة وإن أخفقت في جانب فإنه يبحث عن بيعات إعلامية ليعوض من خلالها الضعف في جوانب أخرى.

كل تلك التطورات ما زالت، تتزامن مع ظروف التفاعلات الدولية التي تعزز من ظاهرة الدولة الفاشلة.

صحيح أن أفريقيا قد لا تكون على قدر الاهتمام ذاته الذي يحتله الشرق الأوسط ضمن الأجندات العالمية، بصفتها منطقة حيوية في مجال إنتاج ونقل الطاقة، ولكن القارة الأفريقية واحدة من أهم المناطق الحيوية في العالم، ولا تزال ثرواتها غير مكتشفة ما جعلها محط أنظار كثير من الشركات العالمية المختصة في مجال التنقيب عن النفط والغاز، في إطار البحث عن بديل لمنطقة الشرق الأوسط المزدحمة. وتتجه أنظار بعض الأطراف الدولية التي شاركت في الحرب

على داعش في الشرق الأوسط الي أفريقيا، لا لتبحث فيها عن انتصار حقيقي على داعش فهي تبحث عن صيغ مناسبة توفر لها مصالحها هناك، مثل ما فعلت في الشرق الأوسط فهي تعزز نظام الفواعل من غير الدول، وظاهرة الدول الفاشلة، والمسيرة باتجاه الفوضى، حتى تبقى الأخيرة دائما تنشد التوازن من دعم تلك الدول العظمى كما حدث في سوريا بعد مناشدتها لروسيا، والسعودية في ظل تفاهماتها مع الولايات المتحدة حول وقف التمدد الإيراني.

فبعض الأطراف الإقليمية التي تشترك في التحالف الدولي ضد داعش، لا تنظر الى الحرب على داعش بعين واحدة؛ فدولة على سبيل المثال تقاتل داعش في سورية، وتدعمه في اليمن. بالإضافة الى تنوع طبيعة مشاركة هذه الدول بين رمزية وصورية، وبين كونها فاعلة حقا على مستوى الأرض، ويمكن تسميته بأنه "تحالف الراغبين".

في المقابل لا تزال النزاعات الإقليمية تهيمن على مجريات العلاقات الدولية في شكل صراع عرقي وهوياتي أو ديني، وغالبا ما ترتبط بالمجال الجيوسياسي للموارد والاحتياجات المتزايدة. ناهيك عن صورة الفوضى في العلاقات الدولية التي برزت من خلال إحلال صراع المجتمعات محل صراع الدول وجيوشها، وأصبح العنف الدولي اجتماعيا، ولم يعد للعنف علاقة كبرى بالحدود، بل هو شكل من العنف يستبطن الأيديولوجيات، حتى وإن كانت أيديولوجيات متطرفة وحادة في مدياتها لإبقاء المجتمعات الضعيفة في حالة استنزاف داخلي وإلهاء بهدف صرف نظر عن مواردهم لصالح المستثمرين الكبار.

مخاطر تمدد محتملة لداعش

في ظل ظروف عدم الحسم الدولية تلك فإن المرجح حالياً وفي المنظور القريب على الأقل بقاء داعش بعد انهيار الخلافة في سوريا والعراق، هو ما يعني أن داعش سوف تحول مركزها إلى القارة الأفريقية، فالمقاتلون الأجانب سوف يقومون بتعزيز المنظمات القائمة وتقويتها، وسيعمد التنظيم في استراتيجيته الجديدة على الدروس المستقاه من صراعاته السابقة في معظم المناطق التي انتشر فيها وحقق فيها نفوذ ثم اخفاقات أضعفته؛ وهي التي أضافت له ضرورات التخلي عن أسلوب السيطرة الجغرافية، والاكتفاء بالنشاط التنظيمي من خلال التواجد بشكل عملياتي في مناطق محددة، والارتكاز على التخفي الى حد كبير، وتعمُده على إدارات لمجموعات شبه مستقلة في الأقاليم المنتشر فيها، تعمل بشكل لا مركزي، وترك الحرية لكل المجموعات التي تعمل تحت إمرتها أو التي ترغب بالتحالف معها، بتقرير وتقدير العمليات التي تراها مناسبة في ضوء الوضع المتاح في كل دولة خاصة وأن دول شمال أفريقيا ما زالت تتمتع بقوات عسكرية متماسكة حيث حافظت الجيوش النظامية على بقائها بخلاف سوريا، وهو ما يعطي قدرات منفصلة لتلك الدول لقمع أي إمارة جغرافية قد يشكلها التنظيم. ويسعى التنظيم من هذه الهيكلية الخارجية المرنة إلى بناء وتوسيع علاقاته غير الرسمية والقيّمية مع مجموعات جهادية تشاطره الفكر نفسه، أو مجموعات جهادية متأرجحة ذات توجه محلي قادرة على التخفي والتغلغل بسهولة في تلك الدول.